## عن الضم الرحيم

**نواف التميمي**

هل تراجع رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عن خطة ضم غور الأردن وأجزاء من الضفة الغربية المحتلة؟ وهل خضع اليمين الإسرائيلي للضغوط الداخلية والخارجية، وتخلى فعلاً عن تطبيق خطط الضم إلى أجل غير مُسمى، أم أن كل ما يجري مجرد تغيير في تكتيكات تطبيق خطط الضم، من دون أي تغيير في الأهداف النهائية كما وردت في مشروع نتنياهو – ترامب؟ الأكيد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب لم يتراجع عن دعم صديقه نتنياهو، بما في ذلك دعمه في مسألة الضم، ولكنه غير مرتاح لترتيبات إعلان الضم وفق مهرجان احتفالي قومي، شبه فاشي، حدّده نتنياهو يوم 1 من شهر يوليو/ تموز 2020، من دون أن تكون هناك خطط احترازية تحول دون تقويض السلطة الفلسطينية وإندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

بالنظر إلى السطح، يبدو أن الخطة قد دخلت في حالة من «الجمود السياسي»، بتعبير الإعلام الإسرائيلي، ولا سيما أن موعد الشروع في إجراءات الضم، مطلع الشهر الماضي (يوليو/ تموز)، قد اصطدم بعقباتٍ إسرائيلية محلية، إلى جانب رغبة إقليمية تمثّلت على نتنياهو عدم المضي في خطّته، وضغط أوروبي، غير وازن، وظروف أميركية غير متوقعة، ناجمة عن تفشي وباء كورونا، وما صاحب ذلك من ضغوط سياسية واقتصادية على إدارة ترامب، وعلى المستقبل السياسي للرئيس المُقبل على استحقاق انتخابي في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

في المقابل، وعلى خلاف ما يروج في الإعلام الإسرائيلي عن تجميد خطة الضم، تكشف الحقائق على الأرض عن تجاهل نتنياهو الاعتراضات الأميركية على تنفيذ خطة ضمّ المستوطنات المُقامة على أراضي الضفة الغربية إلى سيطرته، والبدء، فعلياً بتنفيذها في مناطق متفرّقة من الضفة الغربية، بعيداً من الإعلان الرسمي، واستناداً إلى قرار صادرٍ عن مجلس المستوطنات الأعلى، يعطي الضوء، الأخضر للمستوطنين بدء، المعركة وفرض واقع ميداني جديد، يتعدّى خريطة الضمّ الإسرائيلية وخريطة الدولة الفلسطينية في الخطة الأميركية، وبحسب تقارير منسوبة للجنة العامة للدفاع عن الأراضي الفلسطينية وسكان منطقة الأغوار، أدخلت إسرائيل خطة الضمّ حيّز التنفيذ، وبدأت من الأغوار، إذ أزاحت الكتل الإسمنتية التي تفصل بين مناطق «أ» و«ب» و«ج»، ووضعت يافطاتٍ كُتب عليها «هذه المناطق خاضعة للسيطرة الإسرائيلية»، اقتراب الفلسطيني منها قد يعرّضه للخطر»، وفي مدينة بيت لحم، استولت إسرائيل على 700 دونم زراعي في محيط جبل الفرديس، ومنعت الفلسطينيين من دخولها. وفي المدينة ذاتها، جرفت الآليات الإسرائيلية مساحاتٍ من أراضي قرية الكيسان، لصالح توسيع حدود مستوطنة أبيي هناحل.

بعبارة أخرى، قد يكون الضغط الذي واجهه نتنياهو قد أحدث تغييرات شكلية في مراسم تنفيذ خطط الضم، بإلغاء الاستعراض الاحتفالي، واستبدال الضم الخشن بضم رحيم ناعم، يلبي رغبات نتنياهو وحلفائه في الداخل، بما في ذلك تحالف «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس، مع الحفاظ على «الاستقرار السياسي» في إسرائيل، ويحفظ ماء وجه حلفاء إسرائيل الإقليميين، ويخفف الضغط عن الرئيس ترامب، من دون أن يُثني إسرائيل عن ضم ما تشاء من أراضي الضفة الغربية.

بموازاة إجراءات القضم للأراضي الفلسطينية، اختار نتنياهو أيضا تنفيس أي غضب مُحتمل للشارع الفلسطيني، عبر إجراءات التفافية مفاجئة سمحت لآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية بالتدفق عبر فتحات في الجدار الفاصل بين الضفة وإسرائيل، والوصول إلى شواطئ حيفا ويافا وتل أبيب للاستجمام فيها. وفي ذلك أراد نتنياهو ضرب أكثر من عصفور بحجر واحد. أولاً، إضعاف السلطة الفلسطينية الضعيفة أساساً، وإعادة الرئيس الفلسطيني بالعصا أو الجزرة إلى بيت الطاعة، وإفشال قرارات وقف التنسيق الأمني. ثم تجديد وعي الفلسطيني، بدلاً من كبه، لبتعايش مع إسرائيل الجارة، مصدر رزقه ووجهة رفاهية أولاده.

مرة أخرى، يُغير الاحتلال من جلده دون التخلي عن جوهره الإحلالي الاستيطاني، وعندما تقتضي المصلحة العامة، يقبل نتنياهو، المُولع بالاستعراض، بالضم الرحيم الصامت بدلاً من الضم الخشن الصاخب، طالما في كلاهما ضمان لتمدد إسرائيل.

## خوان كارلوس وحديث المنافي الأندلسية

**معدوح الشيخ**

مدهش خبر نفي ملك إسبانيا السابق، خوان كارلوس، نفسه، فالملكية والنفي والأندلس مفردات تغري بالتأمل، وتفتح الباب لذكريات تاريخية وشجون سياسية متعددة الوجهات. وفي قصيدته الشهيرة «أحد عشر كوكباً على آخر المشهد الأندلسي»، يدا الشاعر الفلسطيني محمود درويش كأنه وضع خطاً بالليون الأحمر تحت سؤال الصلة بين الأندلس وفلسطين، بعد شجار ثقافي/ سياسي تداول فيه «المتنازلون بالأيديولوجيات»، سهام النفي القاطع، والإثبات القاطع، ومحاولات التلفيق والتوفيق.

ومع مشهد نفي ملك (متوجّا كان أو مُتنحيا)، من المتوقع أن يتساءل أحد، تلقائيًا، عن التاريخ الذي يكرّر نفسه أو لا يكرّر. وقبل سنوات، طلبت مني مجلة متخصصة أن أختار موضوعاً من التاريخ استوقفني، فكتبت دراسة عنوانها: «مُضاف لها تاريخ»، بعدما لفت نظري قول مؤرخ إن مدينة الكرك الأردنية ظلت ما يقرب من مائة عام «منفى سلاطين المماليك»!

وقد خرج المعتمد بن عباد من الأندلس أسيرًا إلى المَنفى، بعدما استعان بـ«المرابطين»، فكتبوا نهاية ملك بني عباد. أما ملك غرناطة الأخير فانتقل إلى جنوب المتوسط بعدما وصلت «حرب الاستعادة» إلى آخر محطات مسيرتها. على خطى المعتمد بن عباد، المنتقل من عرش غارق في الترف شمال المتوسط إلى المنفى القاسي المتقشف جنوب المتوسط، وبعده أبو عبد الله، ملك غرناطة الأخير، بعدهما، يخرج خوان كارلوس من بلد كانت صورته في التاريخ، حقيقةً أو انتحالاً، صورة جنة على الأرض، ويعد ما يزيد عن خمسة قرون من «آخر مشهد أندلسي» (بحسب تعبير محمود درويش)، يعود العرب إلى المساهمة في صنع المشهد السياسي، لا فاتحين ولا منتصرين، بل دافعي «رشى سياسية»!

عاد «العربي» إلى إسبانيا، ولم يعد إلى الأندلس، فأعلا سياسيًا يأمل أن يفتح بامواله بابًا لم يعد قادرًا على فتحه والدخول منه بوسائل «الفعل العلني» القانونية، وتلك مشكلةٌ من أخطر مشكلات «المأل السياسي العربي» في الغرب خلال السنوات القليلة الماضية. والولع بالتحرّك في «الخفاء». وفي بداية القرن العشرين، كتب الفيلسوف جورج زيميل مقالًا عن السرّية، ما زال أحد أكثر الرؤى التنظيرية تأثيرًا في دراسات الظاهرة. هاجم زيميل السرّية، واعتبر أنها خطر على المجتمع المفتوح ودولة القانون، ودليل على وجود «شر غير معلن» و... ... والاعتماد المفرط على «تكتيك الحسابات السرّية» ينطوي على مخاطر كبيرة، على صورتنا، على مصالحنا، وخصوصا إذا أضيفت إلى ملامح «الصورة النمطية» للعربي، وهي أصلًا مشوهة بشدّة، ملمح التحرّك في الخفاء لإفساد النخب الرسمية أو غير الرسمية في الغرب، فستكون النتائج وخيمة جدًا».

وخلال السنوات القليلة الماضية، تشهد فرنسا وجنوب أفريقيا وماليزيا إما تحقيقات أو محاكمات لمسؤولين حاليين أو سابقين على خلفية ممارسات مالية غير قانونية ذات بعد سياسي، ما يعني الاعتماد على المال، غالبًا خارج القانون، بكار يصبح نهجًا مفضلًا لدى بعض الدول. وفي حال استقصيت الظاهرة، فسوف تطول القائمة على نحوٍ يبعث على الدهشة. وفوضى المال السياسي ظاهرة عالمية، لا شك في ذلك، لكن واقعها في العالم العربي أخذ، خلال السنوات القليلة الماضية، منحىً دراميًا، فالأرقام بمئات الملايين وقوائم المانحين والمتلقين تتضخم بشكلٍ لا سابقة له.

وأذكر في أثناء عملي في تحرير «موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية» لمؤلفها عبد الوهاب المسيري، رحمه الله، قصة حكاها لي عن «شبك لحامله» تسلمه شخص فلسطيني معروف من مسؤول عربي ليسلمه إلى «حاخام الناطوري كارتا»، وهي حركة معادية للصهيونية، وكيف أن الشبك لم يصل إلى المرسل إليه. .. ولكن ما أنا على يقين منه أن نفي الملك الإسباني السابق، خوان كارلوس، رسالة وصلت إلى المرسل إليه.

(كاتب مصري)

## في ضرورة نظرية جديدة في المواطنة

**وائل السواح**

رجع مفهوم المواطنة، في السنوات الأخيرة، إلى صدارة البحث بين المنظّرين السياسيين، ليس في سورية فحسب، بل في العالم كله، بعد أن كان اختفى وهلة على امتداد العقود السابقة منذ السبعينيات التي ساد خلالها خطاب أيديولوجي، قومي، شبه فاشي، وثمّة أسباب عديدة لهذه العودة، لعل أهمها أن مفهوم المواطنة يختزل، في داخله، عدة مفاهيم مهمة للبشر، كالكرامة والعدالة والانتماء المجتمعي. أهم من ذلك أن المواطنة تتصل في آن معاً بقضايا تتعلق بالإنسان فردا، من ناحية، وفي انتمائه إلى مجتمعه، من ناحية أخرى. وهي بذلك تحتفظ بفردية المواطن واستقلاله وحريته في الفكر والاعتقاد والعمل السياسي والمجتمعي في وقت واحد.

وساعدت على عودة مفهوم المواطنة إلى الظهور أخيرا عوامل أخرى مثل التحوّلات الديمقراطية في أوروبا الشرقية في التسعينيات من القرن الفائت، وبلدان أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، وتحوّل الديمقراطية من كونها تحرّرا من قيود وإلى فكرة تؤسس لحياة سياسية، بل لذكرى من هذين الأخيرين، أولا: يقوم مفهوم المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب. وهما مفهومان يكادان يكونان الأمثل. وجاء الازدياد الأخير لخطر الأصوليات والتعصب الديني، سواء في إيران أم الذي تشكله الحركات الإرهابية في أفغانستان وبلاد الشام وأفريقيا، وعلى امتداد الكرة الأرضية.

أظهرت هذه التحولات أن استقرار الديمقراطية وعافيتها لا يكمنان فقط في عدالة بنيتها الأساسية، وإنما في نوعية المواطنين وسلوكهم، مثل شعورهم بالهوية، وكيف ينظرون إلى البنيات المنافسة لهذه الهوية، من بنيات قومية وإقليمية ودينية وعرقية، وأهم من ذلك مقدرتهم على التسامح والتعايش والعمل مع الآخرين الذين يختلفون عنهم، وأخيرا، رغبتهم في القيام بفعل سياسي كيما يروجوا قضية عامة، ويحاسبوا السلطات عليها. في سورية ودول عربية كثيرة، وخصوصاً التي مرّت بتجربة انتفاضات 2011، بات تطوير فكرة المواطنة الآن مطلبا راهنا في منطقتنا أكثر مما في البلدان الأكثر تقدّما، لجملة من الأسباب. لقد دفع السوريون ثمنا عزيزا جدًا من أجل تحرّرهم من ربقة أبشع أنواع الاستبداد والطغيان، وسيكون عبثا مريعا وإساءة لذكرى من قضى ومن ضحّى بدمّنا في سبيل ذلك أن نخرج من طغيان لنقع في طغيان آخر. أولا: يقوم مفهوم المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب. وهما مفهومان يكادان يكونان غائبين عن ثقافتنا العربية. ينقسم مفهوم الحق إلى ثلاثة جوانب رئيسية: الحق في الحياة والحق في الكرامة والحرية والحق في التملك. ولقد أنكر على الفرد تاريخيا في البلاد العربية هذه الحقوق في معظم الأحيان. وغالبا ما كان التسامح بها منة وإنعاما من الحاكم (الخليفة، الوالي، الملك، الرئيس) الذي كان باستطاعته في أي وقت استرجاع ما جاد به، فهو قادر على إزهاق الحياة ومصادرة الأملاك ومنع الأفراد من حقوقهم في العمل والتعبير والعيش الكريم، بمجرد إبداء إرادته بذلك. ههنا ينعدم تماما مفهوم المواطنة، ليحل محله مفهوم الرعية.

ولا بد، إذن، لتطوير نظرية في المواطنة، من التركيز على أهمية إيجاد الأرضية الثقافية والحقوقية والدستورية التي تعيد الاعتبار لهذه الحقوق الثلاثة الأساسية التي تعتبر المدخل إلى كل الحقوق الأخرى. ولا بد من أن يعمل المثقفون السوريون على تعزيز هذه الحقوق الثلاثة، بحيث يمتنع، مرة وإلى الأبد، على أية سلطة، مهما كانت ومهما كان مبرّر وجودها، أن تصعد صداقاتنا لذكرى من قضى ومن ضحّى بدمّنا في سبيل ذلك أن نخرج من طغيان لنقع في طغيان آخر. أولا: يقوم مفهوم المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب. وهما مفهومان يكادان يكونان غائبين عن ثقافتنا العربية. ينقسم مفهوم الحق إلى ثلاثة جوانب رئيسية: الحق في الحياة والحق في الكرامة والحرية والحق في التملك. ولقد أنكر على الفرد تاريخيا في البلاد العربية هذه الحقوق في معظم الأحيان. وغالبا ما كان التسامح بها منة وإنعاما من الحاكم (الخليفة، الوالي، الملك، الرئيس) الذي كان باستطاعته في أي وقت استرجاع ما جاد به، فهو قادر على إزهاق الحياة ومصادرة الأملاك ومنع الأفراد من حقوقهم في العمل والتعبير والعيش الكريم، بمجرد إبداء إرادته بذلك. ههنا ينعدم تماما مفهوم المواطنة، ليحل محله مفهوم الرعية.

> يقوم مفهوم المواطنة على أساس العلاقة التبادلية بين الحق والواجب، وهما يكادان يكونان غائبين عن أساس ثقافتنا العربية

والحرية والملكية الأسس التي تقوم عليها المواطنة، وليس الانتماء العرقي أو القبلي أو الديني أو الطائفي أو غير ذاك.

من جانب آخر، ينبغي التركيز على مفهوم الواجب والتمييز بينه وبين الفرض، فالواجب قضية لا تكون فاعلة إلا إذا كانت نابعة من الذات، وبالتالي قادرة على التحقق، بغض الطرف عن القوى التي يمكن استخدامها لتحققها، كالقانون والشرطة مثلا. وفي ثقافتنا، كثيرا ما يحل الفرض محل الواجب، فيقوم الناس بواجباتهم، لأنها فرض عليهم، ولأنهم إذا ما تجاهلوها يمكن لسلطةٍ ما أن تنالهم. نرى ذلك في أبسط الأشياء، كالالتزام بإشارات المرور، إذا كان الشرطي موجودا وتجاهلها إذا كان غائبا. ولكن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الأمور الكبرى، كالضرائب. يتهرّب معظم السوريين من الضرائب إذا ما أمكنهم ذلك، وهم يعتبرون الضريبة نوعا من السلب لحقهم في التملك. وهم لا يدفعون ضرائبهم إلا إذا كان سيف العقوبة القضائية مسلطا على رقابهم. وربما كان من الممكن أن يتفهم المرء الدوافع وراء مثل ذلك السلوك، وأهمها شعور المواطن أن حكومته، في واقع الأمر، غريبة عنه ولا تمثله، وأنها، بالأحرى، سلطة عليه، وليست سلطة منه. ويزداد الأمر سوءاً عندما يتم الخلط بين الحكومة والدولة، فالحكومة ينبغي أن ينظر إليها عرضا زائلا، تعبر عن وجهة نظر واحدة من وجهات نظر متعدّدة في البلد، في حين أن الدولة ومؤسساتها دائمة، وتهم جميع «المواطنين»، وتعود ملكيتها إليهم جميعا بالتساوي.

السلوك الذي تسلكه الحكومات، أحيانا كثيرا (وربما دائما) في تعاملها بالدولة، وتصرّفها كأنها هي الدولة، أو كأن الدولة هي الحكومة، هو المسؤول وراء سلوك «المواطنين» حيال مؤسسات الدولة، والطريقة التي ينظر إليها المواطنون إلى الأملاك العامة والمرافق العامة، كالطرقات والحدائق العامة ووسائل المواصلات. ونحن نعرف أن السواد الأعظم من السوريين، مثلا، لا يميزون بين مصطلحي الدولة والحكومة، فيستخدمونهما مترادفين لمعنى واحد.

على أن التفسير شيء وقبول الأمر الواقع شيء آخر. وكما أن من الخطأ أن تستأثر الحكومة بمؤسسات الدولة، وتستخدمها لأغراضها السياسية الضيقة، فإن من الواجب على النخبة السورية أن تعمل جاهدةً لكي يصل إلى وعي السوريين أن ثمّة فرقا بين المفهومين، وأنه إذا كان ثمّة لبس بسبب من استئثار الحكمة بمدلولات الدولة، فإن من واجب «المواطنين» أن يعلموا، بشكل دؤوب وواضح، لاستعادة حقهم في أن تكون مؤسسات الدولة ملكا لهم بالتساوي. ولا بد أخيرا من الاعتراف أنه لا يمكن تأسيس مفهوم المواطنة بعيدا عن مفهوم المجتمع المدني الذي لا بد له أن يلعب دورا كبيرا، إلى جانب الحكومة (وليس في صفها)، في قيادة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يأتي هذا الاعتراف من الحكومة أولا، ومن «المواطنين» ثانيا. وفقط عندما يصل السوريون إلى هذا الفهم المشترك، يكون الطريق قد أفسح أمام نشوء مفهوم عصري للمواطنة، بعيدا عن مفهوم الرعية الذي ظل سائدا طوال السنوات الفائتة.

(كاتب سوري في واشنطن)

## أخلاق الاستبداد وأخلاق الاستصلاح

**سيف الدين عبد الفتاح**

مثل الحكومة العادلة الهادفة إلى الصلاح والاستصلاح، والحكومة المستبدة الساعية إلى كل فساد وإفساد، كمثل البستاني العارف المتمكّن والحطّاب الذي لا يطلب إلا عاجل الاكتساب، فلا ينتج إلا حال البوار؛ ذلك أن لكل عمله، البستاني يصلح فيزهر والحطاب يفسد فيدمر؛ فلكل هدف وقصد وأسلوب وطريقة، فقصد الصلاح غير استهداف الفساد؛ وكانه يستحضر معاني السياسة في أصلها المعجمي، بالقيام على الأمر بما يصلحه. «نعم» الأقوام كالأجام، إن تُركت مهملة تزاحمت أشجارها وأفلاذها، وسقّم أكثرها، وتغلّب قويّها على ضعيفها فأهلكه، وهذا مثل القبائل المتوحّشة. وإن صادف بستانياً يهمه بقاؤها وزهوها فدبّرها حسبما تطلبه طبائعها، قويت وأينعت وحسُنت ثمارها، وهذا مثل الحكومة العادلة. وإذا بُليت بستانيٌّ جدير بأن يسمّى حطّاباً لا يعنيه إلا عاجل الاكتساب، أفسدها وخرّبها، وهذا مثل الحكومة المستبدّة. ومتى كان الحطّاب غريباً لم يُخلق من تراب تلك الديار وليس له فيها فخار ولا يلحقه منها عار، إنّما همّه الحصول على الفائدة العاجلة ولو باقتلاع الأصول، فهناك الطامة والمصاب البوار. فبناءً على هذا المثال، يكون فعلُ الاستبداد في أخلاق الأمم فعل ذلك الحطّاب الذي لا يُرجى منه غير الإفساد.

وفعل الإصلاح شبيهٌ مركب، أوله النصيحة، كأقوى ضابط أخلاقي يشكل الضبط الجمعي والاجتماعي جوهر أدواره ووظائفه الهادفة لحراسة الاجتماع والنظام العام في الشأن العام والأمر العام، بما يحفظ فاعلية المجتمع في وظائفه المتنوعة، وبما يشكله من رأي عام ووعي جمعي يستهدف ترسيخ المعايير في مواجهة الانحراف، وتمكين القيم الأساسية العاملة لحماية تماسك المجتمع وحيويته وفاعليته، ليصب ذلك في كيان المجتمع وخلفية مآلات الربيع العربي، وكتب دراسات عديدة عن العنف والثقافة وتكنولوجيا الاتصال، وكلها دراسات علمية اجتماعية قيمة. أما عن عبد الغني عماد الإنسان، فمن اقترب منه وجده غاية في التواضع والزهد والبساطة التي تعكس عمقا علميا وإمتلاء معرفيا كبيرا، ينعكس في سلوكه المتواضع، وإضفائه للمتحدث إليه بأدب واحترام جم، فقد عملت معه أكثر من عامين في مشروع موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وكنت على تواصل دائم معه، فتذهلك ببساطة الرجل وسهولة التعامل والنقاش معه، على الرغم من انشغالاته الكثيرة. والتقيته، في مؤتمرات وندوات علمية في أكثر من عاصمة، فزاد قربنا من بعض وتوطدت صداقاتنا أكثر فأكثر، على الرغم من انني تلميذ أمام معلمه، واستفدت كثيرا من كتاباته وتوجيهاته بين حين وآخر، وملاحظاته على ما أكتب هنا أو هناك، وكان يغمرني بإطرائه كثيرا. وعلى العمد السياسي، كان للفقيد موقف واضح من قضية الفساد والإستبداد في العالم العربي، وكان دائم الحديث عن أن ضريبة الصمت الطويل عن الفساد والاستبداد ستكون فاتورتها كبيرة وباهضة، ولهذا كان يرى ارتدادات ثورات الربيع العربي طبيعية، لحجم الفساد والاستبداد الجاثم على شعوب المنطقة العربية، ولهذا لن تذهب هذه التضحيات سدى، وإنما ستأخذ مداها حتى تثمر دولة المساواة والعدالة والقانون والحرية والكرامة. رحل ابن طرابلس بهدوء، وهو في قمة عطائه الفكري، رحل بصمت كما عاش بصمت المتأمل والمفكر الذي بشرّح الواقع العربي، تبرم أو تأفف. رحل طبيب الواقع العربي، الطبيب الذي كان يرى مهمته الأساسية وصف العلاج، وعلى المريض أن يتناول علاجه بكل حرية، ومن دون أي وصاية أو ضغط من أحد، فالمريض أعرف بما يفيده من دواء. كان دائم الحديث عن أهمية المقاربات الاجتماعية في فهم تعقيدات الواقع العربي المعاصر وإشكالاته، وأن المقاربات الاجتماعية هي المدخل الحقيقي لوضع الحلول والتصورات لكثير من هذه الإشكالات، خصوصا ما يتعلق بإزمتي السلطة والتعليم في العالم العربي وأزمة الثقافة أيضا. رحيل عبد الغني عماد في مرحلة كهذه، وفي عمره هذا، خسارة كبيرة على اللحظة العربية الراهنة، لما مثله الرجل من حضور جسّد فيه دور المثقف الذي إن خانه واقعه لا تخونه أفكاره وحفرياته الفكرية في طرحه ومساهماته النوعية التي ستمثل خريطة أفكار للأجيال من بعده، الأجيال التي لا ينبغي أن تبقى بلا خريطة طريق، كي لا تتقاذفها الأمواج العاتية والتيارات المختلفة.

(كاتب يمني)

> ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجاً في مجاله وتطبيقاته البحثية في الواقع العربي

## في وداع عبد الغني عماد

**نبيل البكيري**

يعد الأكاديمي اللبناني، عبد الغني عماد، من أهم الباحثين وعلماء الاجتماع العرب على مدى عقدين، قدّم خلالهما عصارة أفكاره في مشاريع بحثية غاية في الثراء المنهجي والعلمي والمعرفي، وقضى شطرا كبيرا من حياته في قاعات التدريس، ومشرفا على رسائل الماجستير والدكتوراه، عدا عن حضوره اللافت في المؤتمرات العلمية واللقاءات الحوارية، غادرنا بعد هذا كله، وبكل هدوء وصمت ومن دون ضجيج، بمرضه المفاجئ الذي اعتراه أخيرا، ونصحه الأطباء بالابتعاد قليلا عن أجواء البحث والقراءة والكتابة، لكنه ظل، حتى لحظاته الأخيرة، عاكفا على الكتابة والتدوين والتأمل والبحث، وأنتج كتابيه المهمين «جيناولوجيا الآخر، المسلم وتمثلاته في الاستشراق والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا»، و«سوسيولوجيا الهوية، جدلية الوعي والتفكيك وإعادة البناء»، الذي يعتبر من أهم الكتابات الاجتماعية خلال هذه المرحلة العربية الأكثر تعقيدا وتشظيا.

للراحل مساهمات علمية عديدة، وخصوصا في علم الاجتماع، مجال تخصصه الأكاديمي، وقد ظل فترة طويلة عميدا لمعهد علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، ومن أهم مساهماته الأكاديمية كتابه «منهجية البحث في علم الاجتماع، الإشكالية والتقنيات»، وكتابه «الهوية والمعرفة، المجتمع الدول»، وهو في علم اجتماع المعرفة والاتجاهات الحديثة والمقاربات العربية في هذا السياق، فضلا عن كتاب «سوسيوجيا الثقافة المفاهيم والإشكاليات. من الحداثة إلى العولمة». ولا مبالغة في القول إن عبد الغني عماد ربما يكون السيوسيولوجي العربي الأكثر إنتاجاً في مجاله وتطبيقاته البحثية في الواقع العربي الراهن. ساهم في مشاريع بحثية عربية رصينة عديدة، من أهمها موسوعة «الحركات الإسلامية في الوطن العربي»، الصادر في مجلدين كبيرين عن مركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك موسوعة «الثقافة العربية في مئة عام»، وهو من أهم الأعمال البحثية في مجاله ربما في العقدين الماضيين. كتب عبد الغني عماد أيضا في الحركات الإسلامية الكثير، وخصوصا في الحالة اللبنانية التي كتب فيها «الحركات الإسلامية اللبنانية» و«إشكالية الدين والسياسة»، وكتب عن الحالة السلفية اللبنانية في كتابه «السلفية والسلفيون، الهوية والمغايرة» قراءة في التجربة اللبنانية». ويعد كتابه «الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية بناء النموذج وبناء الخطاب» من أهم كتبه في الظاهرة الإسلامية، وقد انجزه على خلفية مآلات الربيع العربي، وكتب دراسات عديدة عن العنف والثقافة وتكنولوجيا الاتصال، وكلها دراسات علمية اجتماعية قيمة. أما عن عبد الغني عماد الإنسان، فمن اقترب منه وجده غاية في التواضع والزهد والبساطة التي تعكس عمقا علميا وإمتلاء معرفيا كبيرا، ينعكس في سلوكه المتواضع، وإضفائه للمتحدث إليه بأدب واحترام جم، فقد عملت معه أكثر من عامين في مشروع موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي، وكنت على تواصل دائم معه، فتذهلك ببساطة الرجل وسهولة التعامل والنقاش معه، على الرغم من انشغالاته الكثيرة. والتقيته، في مؤتمرات وندوات علمية في أكثر من عاصمة، فزاد قربنا من بعض وتوطدت صداقاتنا أكثر فأكثر، على الرغم من انني تلميذ أمام معلمه، واستفدت كثيرا من كتاباته وتوجيهاته بين حين وآخر، وملاحظاته على ما أكتب هنا أو هناك، وكان يغمرني بإطرائه كثيرا. وعلى العمد السياسي، كان للفقيد موقف واضح من قضية الفساد والإستبداد في العالم العربي، وكان دائم الحديث عن أن ضريبة الصمت الطويل عن الفساد والاستبداد ستكون فاتورتها كبيرة وباهظة، ولهذا كان يرى ارتدادات ثورات الربيع العربي طبيعية، لحجم الفساد والاستبداد الجاثم على شعوب المنطقة العربية، ولهذا لن تذهب هذه التضحيات سدى، وإنما ستأخذ مداها حتى تثمر دولة المساواة والعدالة والقانون والحرية والكرامة. رحل ابن طرابلس بهدوء، وهو في قمة عطائه الفكري، رحل بصمت كما عاش بصمت المتأمل والمفكر الذي بشرّح الواقع العربي، تبرم أو تأفف. رحل طبيب الواقع العربي، الطبيب الذي كان يرى مهمته الأساسية وصف العلاج، وعلى المريض أن يتناول علاجه بكل حرية، ومن دون أي وصاية أو ضغط من أحد، فالمريض أعرف بما يفيده من دواء. كان دائم الحديث عن أهمية المقاربات الاجتماعية في فهم تعقيدات الواقع العربي المعاصر وإشكالاته، وأن المقاربات الاجتماعية هي المدخل الحقيقي لوضع الحلول والتصورات لكثير من هذه الإشكالات، خصوصا ما يتعلق بإزمتي السلطة والتعليم في العالم العربي وأزمة الثقافة أيضا. رحيل عبد الغني عماد في مرحلة كهذه، وفي عمره هذا، خسارة كبيرة على اللحظة العربية الراهنة، لما مثله الرجل من حضور جسّد فيه دور المثقف الذي إن خانه واقعه لا تخونه أفكاره وحفرياته الفكرية في طرحه ومساهماته النوعية التي ستمثل خريطة أفكار للأجيال من بعده، الأجيال التي لا ينبغي أن تبقى بلا خريطة طريق، كي لا تتقاذفها الأمواج العاتية والتيارات المختلفة.

(كاتب يمني)

**كاريكاتير** عماد حجاج

## سورية... السعودية والتدخل الروسي

**بشير البكر**

مفاجأة من العيار الثقيل، فجّرها ضابط المخابرات والمستشار السابق لوزير الداخلية السعودي، سعد الجبري، أن الرياض أيدت التدخل العسكري الروسي في سورية، قبل أن يصبح أمرا واقعا في سبتمبر/ أيلول 2015، ويغيّر اتجاه الحدث السوري في صورة كلية، والدليل أنه حال دون سقوط النظام كما صرح بذلك أكثر من مرة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، والذي قال لو لم نتدخل في اللحظة المناسبة لسقط النظام، ودخلت المعارضة دمشق في غضون أسبوعين.

وجاء، في وثائق الدعوى القضائية التي رفعها الجبري ضد ولي العهد، محمد بن سلمان، في أميركا، أن السعودية وافقت على الحملة العسكرية الروسية في سورية، قبل وقت طويل من انطلاقها. وكشفت إحدى الوثائق عن عقد اجتماعين على الأقل بين الجبري ومدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه) السابق، جون برينان، أعرب خلالها الجانب الأميركي عن استيائه من «تشجيع السعودية التدخل الروسي» في سورية، وأعرب برينان عن قلقه من تشجيع محمد بن سلمان التدخل الروسي في سورية. وورد في الدعوى أن الجبري نقل رسالة برينان إلى بن سلمان الذي رد عليه بغضب.

مبعث المفاجأة ليس لأن بن سلمان أيد التدخل الروسي في سورية فقط، بل لأن السعودية تعاطت مع الوضع السوري بهذه الخفّة. وهي الدولة العربية المركزية التي كان السوريون يعوّلون عليها كي تعدل في موازين القوى بوجه التدخل الإيراني الذي يتجاوز في تهديده سورية والعراق ولبنان واليمن إلى بلدان الخليج. ويمكن تسجيل سلوك ولي العهد السعودي في خانة تدمير التوازن الاستراتيجي مع إيران لصالح حساباتٍ ذاتيةٍ أساسها الوصول إلى الحكم. وكما إنه كان يحسب أنه سوف يحقق نصرا سريعا في اليمن، فإنه كان يعتقد أن بإمكانه اللعب بالورقة السورية، ولذلك ليس لديه أي مشكلة أو مانع اليوم من استئناف علاقاتٍ طبيعية مع الأسد، على الرغم من أن الأخير رجل إيران.

الاستنتاج الأساسي بالنسبة للسوريين أن السعودية كانت تعارض سرّا سقوط نظام بشار الأسد، وذلك خلاف ما كانت تبديه، وكان هذا الأمر مثار شك لدى أوساط سياسية سورية، ومن ذلك الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي لم يتمكّن من الحصول على موقف سعودي صريح وواضح من إسقاط نظام الحكم في دمشق. وكان الظن السائد أن الرياض لا تريد الخروج عن الخط الذي رسمته إدارة الرئيس السابق، باراك أوباما، إلا أنه جاء يوم وخرج شاهد من داخل البيت السعودي، ليكشف أن السعودية كانت تنسق مواقفها عن سورية مع روسيا، وليس مع أميركا. وهذا يستدعي مراجعة شاملة لكل تطورات الثورة السورية والموقف السعودي منها، ومطلوبٌ من السياسيين والعسكريين السوريين الذين كانوا في المواقع الأولى مراجعة تلك المرحلة وتقديم خلاصاتٍ عنها. وفي هذه المناسبة، من حق السوريين أن يعرفوا مقدار الدعم المادي والعسكري السعودي الرسمي للثورة السورية، وما هي القنوات التي سار فيها، وكيف تم توظيفه؟ وهنا يمكن فتح ملف «غرفة الموك» التي كانت تدير العمليات العسكرية ضد النظام من الأردن، وتضم غالبية فصائل درعا وريف دمشق وبعض فصائل ريف حلب، وكانت تلتزم بشروط الدول المشرفة عليها والمولة لها، ومنها السعودية، وأحد الشروط ينص على «عدم إقرار أو شن أية معركة أو عملية عسكرية إلا بموافقة من الغرفة عن طريق ممثلي الفصائل». وهذا يعني أن القرار في إدارة المواجهة مع النظام لم يكن للسوريين، ما يفسّر التراجع عن اقتحام العاصمة في صيف عام 2012، على الرغم من أن الفصائل العسكرية كانت قادرة على ذلك، وأصبح القصر الجمهوري تحت مرمى نيرانها.

## دولتنا فجّرتنا

**جمانة فرحات**

أكتب بضع كلمات ثم أمحوها. أسأل نفسي ما جدوى الكتابة. ثم أعيد الكرّة. أحاول للمة أفكاري المشتتة. علّي أن أنجح في ذلك، بعدما فشلت في لملمة شتات نفسي. دوي الانفجار يتكرّر في أذني. يحرمني النوم. اسمعه كلما غفوت فأصحو مجدّداً. أنظر حولي، أحبس دموعي وأتسمر في مكاني.

أشعر أنني عالقة في لحظة دوي الانفجار. كأنني أمام مُخرج بغيض لا يملّ من طلب إعادة المشهد. أستعيد تلك الثواني الثقيلة مراراً. في لحظة الانفجار الأول كان الصوت خفيفاً. نظرت باتجاه النوافذ التي توقعت، طناً أن الصوت صادر منها، إيذاناً باستسلامها بعدما قضت أسابيع طويلة في تعويض غياب الكهرباء والمكيف. أكمل التواصل مع محدّثي على سكايب، وأنا أفكّر لماذا توقفت، ولمَ حتى، متسائلة كيف ساكمل العمل في هذا الحر .. ثوانٍ قليلة، ثم امتزّ المنزل وامتلأ بالغبار. وعندما انقشع اكتشفت أنه أطاح معظم ما فيه أرضاً. صرخت لمحدّثي انفجار، وكتب

# دولة العصابة السعودية

**أسامة أبو ارشيد**

بعيداً عن الإطارين، القانوني والقضائي، للدعوى التي رفعها المسؤول الاستخباراتي السعودي السابق، سعد الجابري، ضد ولي العهد محمد بن سلمان، ومسؤولين سعوديين آخرين، في واشنطن، فإن الحيثيات التي حفلت بها تنبئ بأننا أمام منظومة حكم اختطفت دولةً بأكملها، وحوّلتها إلى صيغة أقرب إلى عصابة إجرامية، إن لم تكن مافيا.

قد يقول قائل إن هذا البعد في سعودية بن سلمان ليس جديداً، إذ تعود بواكيره، على الأقل، إلى سبتمبر/ أيلول 2017، عندما أقدمت الحكومة على اعتقال عشرات من علماء الدين، والمفكرين، والأكاديميين، والكتّاب، والقضاة، والنشطاء الاجتماعيين. تبعت ذلك حملة أخرى، أكثر شراسة وأوسع نطاقا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، اعتقل بموجبها عشرات الأمراء والمسؤولين الكبار، وعُذّب بعضهم، وتمَّ تجريدهم من كثير من ثرواتهم وممتلكاتهم، تحت ستار تسوياتٍ ماليةٍ بتهم الفساد. ويوجد شبه اتفاق أنّ تلك الاعتقالات والحملات التي وصلت إلى حد تصفية معارضين في الداخل والخارج، كما جرى مع الصحافي جمال خاشقجي، عام 2018 في إسطنبول، وعبد الرحيم الحويطي، هذا العام (2020)، في منطقة تبوك، وأخريات غامضة، إنما جاءت في سياق تعزيز وضع بن سلمان ملكا قادما، بعدما نال ولاية العهد بانقلاب قصر أبيض على ابن عمه محمد بن نايف، في يونيو/ حزيران 2017. وقد بلغت الجرأة بن سلمان، في مارس/ آذار الماضي، أن يعتقل بن نايف نفسه، وعمه أحمد بن عبد العزيز، الأمر الذي نُظر إليه استعجالا لتولي العرش خلفاً لوالده المريض، وإزالة أي عقبةٍ قد تعترض ذلك الطريق، وخصوصاً أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الداعم الأكبر له، يواجه انتخاباتٍ صعبة، الخريف المقبل.

يأتي استهداف محمد بن سلمان مسؤول الاستخبارات السابق سعد الجابري، ضمن السياق السابق، فالرجل كان مستشاراً لابن نايف ويده اليمنى عندما كان الأخير وزيراً للداخلية، ومهندس العلاقات مع الأجهزة الاستخباراتية الغربية، وتحديداً الأميركية. ولذلك، سارع الجابري، مباشرة بعد عزل بن نايف، إلى مغادرة المملكة خشية البطش به. ومنذ ذلك الحين، لم يدخر بن سلمان جهداً في محاولة إرغامه على العودة إلى المملكة، سواء من الولايات المتحدة، أو من كندا التي هرب إليها مخافة أن تسلمه إدارة ترامب. أما السبب المباشر لإصرار بن سلمان على إعادة الجابري إلى السعودية فلأنه، حسب نص الدعوى، أكثر الناس اطلاعاً، بحكم موقعه الرفيع، سابقاً، في الدولة وفي وزارة الداخلية، على فساد ولي العهد المالي والتجاري، وتوظيفه مرتزقةً لمطاردة خصومه. أضف إلى ذلك، خشية بن سلمان من علاقات الرجل الواسعة والعميقة مع الاستخبارات الأميركية، وخصوصاً أن معلومات تقول إنه قد يكون مصدر وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي إيه) في تأكيد أن ابن سلمان هو نفسه الذي أمر بتصفية خاشقجي. وبالتالي، فإن ولي العهد يرى فيه أكبر خطر يتهدد اعتلاءه العرش.

كشف الإطار السابق كنه «دولة العصابة» التي هي عليها السعودية اليوم. لم يقف الأمر عند قرصنة هاتف الجابري عبر برنامج خبيث، بل أيضا تتضمن وثائق الدعوى القضائية رسائل عبر تطبيق واتساب يهدّد فيها بن سلمان الجابري ويتوعده، إن لم يعد طوعاً. وعندما لم تنجح الجهود لاستعادته عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، بعدما قرّرت المنظمة أن الطلب السعودي مسيس، ولا أسس قانونية له، لجأ محمد بن سلمان إلى منطق العصابات. كانت البداية في اعتقال ولدي الجابري، عمر (22 عامًا)، وابنته سارة (20 عامًا). كما تم اختطاف شقيقه من دبي، وتسليمه للسعودية وتعذيبه. وتوسع الأمر ليشمل أقارب آخرين للرجل، وتعذيبهم داخل المملكة وخارجها، كما يقول نص الدعوى. ولم تفلح توسلات الجابري لبن سلمان أن يطلق ولديه، إذ ساومه بالعودة مقابل الإفراج عنهما، وهو لا يعرف اليوم ما إذا كانا على قيد الحياة أم قتلا. ولكن منطق العصابات الذي يختزنه ولي العهد السعودي لا يعرف حدوداً. تفصّل مذكرة الدعوى، في 107 صفحات، جهوده للتخلص من الجابري. كانت البداية في إرسال عملاء لتحديد مكان إقامته في أميركا. وعندما حذّره وابنه في مدينة بوسطن جهاز التحقيقات الفدرالي (أف بي آي)، انتقلا إلى العيش في كندا. كان ذلك الخيار الأمثل، فعلاقة ترامب وبن سلمان مريبة، ولا يستبعد أن ترامب كان سيسلمه. وأخطر ما في القضية، والذي يؤكد أننا أمام زعيم عصابة، أو مافيا، لا رجل دولة، يتمثل في تفاصيل توردها مذكرة الدعوى عن إرسال بن سلمان «فرقة النمر» إلى كندا، في الخامس عشر من أكتوبر/ تشرين الأول 2018، أي بعد أقل من أسبوعين من تصفيتها خاشقجي في إسطنبول، بغرض قتل الجابري. «فرقة النمر»، أو «فرقة الموت»، قوة قوامها 50 شخصاً، أنشأها محمد بن سلمان جهازا يعمل خارج مؤسسات الدولة، بغرض تصفية خصومه في الداخل والخارج، ويشرف عليه أقرب مستشاريه، كالنائب السابق لرئيس المخابرات العامة أحمد عسيري، ومستشاره السابق سعود القحطاني. وكلاهما، وغيرهما، متهمون رسمياً في جريمة اغتيال خاشقجي.

المفارقة أن هذه الفرقة المتوحشة التي يُفترض أنها مكونة من محترفين عسكريين وأمنيين واستخباريين وأطباء شرعيين أثبتت، كما في قضية خاشقجي، غباء منقطع النظير. عند محاولة عناصر القوة دخول كندا بتأشيراتٍ سياحيةٍ شك فيهم مسؤولو الحدود الكنديون، وتفيد معلومات بأن الاستخبارات الأميركية أخطرت نظيرتها الكندية. أنكر الرجال الذين وزّعوا أنفسهم عند محاولتهم الدخول معرفة بعضهم بعضاً. ولكن بعد فحص حقائبهم وجد عناصر الأمن الكنديون صورة مع أحدهم تجمعهم. أبعد من ذلك، احتوت حقيبتان من الحقائب التي تمَّ تفتيشها على معدات وأدوات تحقيق جنائي، وكان من بين العناصر الموقوفة طبيب شرعي يبدو أن دوره كان تنظيف مسرح الجريمة المفترضة. كانت النتيجة أن أبعد جميع العناصر من كندا، باستثناء

> محمد بن سلمان نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، منعدم الذكاء، فالسعودية بقيادته كالثور في محل الخزف، أينما استدار حطّم الأواني

> حيثيات دعوى سعد الجابري على بن سلمان تنبئ بأننا أمام منظومةٍ حكم اختطفت دولةً

واحد كان يحمل جواز سفر ديبلوماسي، سُمح له بالدخول. ومن المهم التنبيه هنا إلى أن وقائع هذه المحاولة جرت قبل أيام من انفضاح كيفية تنفيذ جريمة قتل خاشقجي عالمياً.

ما سبق، وهو غيض من فيض، يثبت أننا أمام دولةٍ تحولت إلى منظمةٍ إجراميةٍ تحت حكم محمد بن سلمان. ويمكن إيراد وقائع أخرى هنا، مثل دعم الثورات المضادة عربياً، وتدمير اليمن، وتمويل الانقلاب في مصر، وما كشف عنه الجابري أن بن سلمان شجّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على التدخل في سورية، عام 2015، نكايةً بتركيا. أيضاً، هناك حصار قطر في يونيو/ حزيران 2017، وما نشرته مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، أخيرا، أن الملك سلمان بن عبد العزيز اقترح على ترامب، في اتصال هاتفي بينهما في السادس من يونيو/ حزيران 2017، غزو قطر، إلا أن الأخير رفض ذلك. هذا ليس أمرا جديدا، وإنما تأكيد لمعلومة تعدّدت مصادرها. ومع ذلك، لا يحظى أيّ مما سبق بالأهمية نفسها مقارنة بأفعال العصابات والمافيات المشار إليها، إذ يمكن لأحدهم أن يجادل بأن سلسلة الأفعال الأخيرة تندرج ضمن سياسات الدول، مهما كانت عدوانية وغير شرعية وغير أخلاقية.

تبقى إضافة أخيرة متعلقة بغباء نظام بن سلمان الذي لا يقف عند الفضائح الشنيعة لـ«فرقة النمر»، بل تتعدّى ذلك إليه شخصياً. مثلاً، كيف يمكن فهم أن يهدّد هذا الأخير خصما له يقيم في دولة غربية (كندا) علاقات بلاده الديبلوماسية متوترة معها! وكيف يمكن فهم تهديده رجلا وثيق الصلة بالأجهزة الاستخباراتية الغربية، وتحديداً الأميركية منها! وكيف يمكن فهم محاولة تصفية الجابري بعد أقل من أسبوعين من اغتيال خاشقجي، عبر العناصر نفسها، وبالأسلوب نفسه، في وقت كانت فيه المملكة في عين العاصفة! وكيف يمكن فهم أنه أراد ارتكاب تلك الجريمة في حين يضغط الحزبان الأميركيان، الديمقراطي والجمهوري، لأخذ موقف حازم معه. وكيف يمكن فهم أن يراسل بن سلمان الجابري مهدّداً ومتوعداً عبر تطبيق واتساب، وبلاده متهمة باختراق التطبيق أصلاً! بمعنى أن أجهزة استخباراتية أخرى، أكثر تقدماً، لا شك أنها قد قرصنته قبلها.

باختصار، يمثل محمد بن سلمان نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، ولكن منعدم الذكاء، فالسعودية بقيادته كالثور في محل الخزف، أينما استدار حطّم الأواني. في المقابل، يمثل ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، نموذج قائد العصابة البلطجي الدموي، ولكنه أحلس أملس، فالإمارات تحت حكمه كـ«الحية تحت التبن».

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

# هل يشدّد الانفجار قبضة حزب الله على لبنان؟

**سعد كيوان**

هل تبقى أسباب كارثة انفجار مرفأ بيروت لغزا، على الرغم من أنه تحوّل إلى زلزال سياسي سيغير وجه لبنان؟ وحدها الصور لحظة وقوع الانفجار، وتكوّن «فطر هيروشيما» فوق المرفأ، في سماء بيروت، ربما يعطيان فكرة حقيقية عن هول ما حصل. البحث بين الأنقاض وتحتها مستمر عن المفقودين والضحايا، بعدما انقطع الأمل بالعثور على أحياء، وعما يمكن أن يدل إلى معطيات ومؤشرات تفيد التحقيق، أو إلى أسرار تبقى على الأرجح أسرارا! سارعت السلطة إلى تشكيل لجنة تحقيق فريدة من نوعها، لتحديد الأسباب والمسؤوليات برئاسة رئيس الحكومة نفسه وعضوية وزراء ومسؤولي الأجهزة الأمنية، ولا تضم أي قاض أو محقق أو رجل قانون. وحدّد لها رئيس الحكومة، الذي اضطر بعدها للاستقالة، وجهة التحقيق، حصرها بالإهمال والإخلال بواجبات الوظيفة، مستبعدا أي فرضية أخرى يصعب ضبط مسار التحقيق فيها أو التحكم بنتائجها أو تحديد المسؤوليات والمرتكبين. وكما بات معروفا، فإن الانفجار الذي دمر أحد أهم المرافئ على البحر المتوسط، ما أدّى إلى اشتعال كمياتٍ كبرى من مادة نترات الأمونيوم، بدا لأول وهلة وكأنه عملية اغتيال تشبه تلك التي استهدفت رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، ليتضح لاحقا أن ما حصل كان انفجارا هائلا أشبه بدمار قنبلة هيروشيما، أحال المرفأ إلى ركام، ودمر أحياء بكاملها في وسط العاصمة بيروت، ووصلت مفاعيله وأصداؤه إلى كل لبنان، جنوبا وشمالا، وحتى إلى جزيرة قبرص.

وقرّرت السلطة أن تحصر التحقيق في إطاره الداخلي والمحلي، لكي تتحكّم مسبقا بمساره ونتائجه من أجل إبعاد الشبهات عن مسؤولين كبار، كما أظهر تقرير أعدّه جهاز أمن الدولة، ورفعه إلى رئيسي الجمهورية والحكومة، يحذّر فيه من خطر كارثةٍ يمكن أن تنتج عن تخزين أطنان من الأمونيوم في إحدى عنابر المرفأ منذ ست سنوات؟ لماذا؟ وماذا عن إسرائيل؟ وتأكيدا لهذه الشكوك، تم على جناح السرعة توقيف مدير عام المرفأ ومدير الجمارك على ذمة التحقيق، ومعهما خمسة عشر موظفا. وفجأة، وقبل أن يعلن استقالته، دعا رئيس الحكومة إلى جلسة للحكومة، تم خلالها على وجه السرعة إحالة الانفجار - الجريمة إلى المجلس العدلي مقدمةً لتضييع التحقيق وتجهيل الفاعل، كما حصل في جريمة اغتيال الحريري عام 2005، فهل تخفي سلطة الثنائي نصر الله - عون أمرا ما؟ عدم ثقة الشارع المنتفض مجدّدا، وعديد من القوى السياسية المعارضة، بالسلطة وبالأجهزة القضائية والأمنية، المخترقة في معظمها من حزب الله، دفعها إلى المطالبة بتحقيق دولي، وخصوصا أن أجانب أوروبيين بين الضحايا، إلا أن رئيس الجمهورية وحزب الله سارعا إلى رفض التحقيق الدولي الذي اعتبره عون «مضيعة للوقت»!

ما يثير الشك والريبة أن التحقيق يدور حول من وافق على إدخال شحنة الموت المقدرة بـ2750 طناً إلى المرفأ، وغطّى بقاءها فيه ست سنوات، ومن أهمل القيام بوظيفته أو بالمهمة التي أوكلت إليه. ولا يمكن أن يكون هذا من فعل موظفين مهما علا شأنهم، إذا لم يكن هناك مسؤولون كبار وسياسيون يغطّونهم، ولهم مصلحة في ذلك، والأهم لصالح من تم تخزين هذه المادة القابلة للاشتعال، وفي أي وجهة استعملت، وهل استعملت فقط في داخل لبنان أو أيضا في دول مجاورة، مثل سورية والعراق؟ وهل حصل الانفجار نتيجة اعتداء خارجي؟ كل هذه الأسئلة والتساؤلات لم تقاربها لجنة التحقيق، إذ إن وقائع ومعلومات وإفادات شهود عيان كثيرة تؤكد أن الطيران الإسرائيلي كان يحلق لحظة وقوع الانفجار في الأجواء فوق المرفأ.

ومن الدخان الكثيف، تصاعدت شهب النار بلونها البرتقالي الغامق والمائل إلى الاحمرار، ما يؤكد أن الانفجار ناتج عن صاروخ، بحسب خبراء عسكريين غربيين، أرادت إسرائيل به تدمير مخزن أسلحة وذخيرة تابع لحزب الله في المرفأ، ما أدّى إلى امتداد النيران إلى مادة نترات الأمونيوم وأشعلتها، أي أن اشتعالها هو نتيجة وليس السبب. وهذا ما دأبت إسرائيل على فعله منذ أكثر من سنة ضد مواقع إيرانية وقوافل نقل أسلحة إلى حزب الله في سورية، وأخيرا ضد منشآت إيرانية في إيران نفسها، غير أنه كان هناك اتفاق ضمني بين إسرائيل وحزب الله بعدم تعريض لبنان لأي مواجهةٍ بين الطرفين، طالما أن حزب الله يمسك بزمام القرار الداخلي، وبات لبنان حصنا منيعا له، كما أن وضعه الاقتصادي والمالي المنهار لا يتحمّل أي مغامرة عسكرية. وقبل ثلاثة أسابيع، أغارت إسرائيل على مواقع لمليشيات إيرانية في جنوب دمشق، أدت إلى مقتل عدد من المقاتلين، بينهم مسؤول في حزب الله. عندها قرّر أمين عام الحزب، حسن نصر الله، إنه سيرد على مقتله من لبنان. وكانت عملية التسلل الفاشلة عبر الحدود اللبنانية، وإعلان رئيس حكمة إسرائيل، نتنياهو، ترك المجموعة تعود أدراجها، فيما تنصّل حزب الله من العملية. وبعدها بأسبوع، تسللت مجموعة أخرى من القنيطرة السورية، وزرعت لغما داخل أراضي الجولان المحتل فلم تسلم. واعتبرت إسرائيل الأمر استفزازا، وأعلن وزير الدفاع، بيني غانتس، أن الرد سيكون في تدمير البنى التحتية في لبنان، وهذا ما حصل! لذلك لم يتهم نصر الله، كالعادة، إسرائيل، ولم يأت حتى على ذكرها عند تناوله الانفجار.

وكذلك فعل عون، إذ إن أي اعتراف، أو حتى أخذ هذا الاحتمال بعين الاعتبار، يعني أن لبنان يقر إذاً بوجود مخزن صواريخ وأسلحة لحزب الله في المرفأ، كما أن نصر الله يصبح مضطرا للرد، كما تعهد هو، إلا أن الرد اليوم هو قرار إيراني بامتياز، وليس بيد نصر الله، وإيران غير مستعدة لفتح جبهة جديدة رابعة بعد السورية والعراقية واليمنية قبل ثلاثة أشهر فقط من الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي ظل عقوبات خانقة، فهي تفضل الانتظار وتقطيع الوقت بأقل الخسائر الممكنة، معللة النفس بسقوط ترامب، أما في حال تمكّن الأخير من تجديد الولاية فلكل حادث حديث.

الفرضية الثانية التي يجب أخذها بالاعتبار أن المحكمة الدولية الخاصة بلبنان في جريمة اغتيال رفيق الحريري ستعلن حكمها الرسمي والنهائي المنتظر في 18 أغسطس/ آب الحالي، والذي أصبح معروفا أنه سيتهم أربعة عناصر من حزب الله. واتهام هؤلاء بقتل رئيس الحكومة السابق من محكمة دولية أنشأها مجلس الأمن عام 2007، وتشارك في تمويلها دول كبرى، يعني أن حزب الله سيصبح إرهابيا، داخليا وفي الخارج، فكيف للقوى السياسية اللبنانية أن تشارك بعدها معه أو تشركه في الحكومة أو تتعامل معه، ناهيك بالعزلة الدولية التي ستطبق عليه. وهنا يتوقف كثيرون أمام مصادفة أن الانفجار حصل قبل إعلان الحكم بثلاثة أيام (قبل إرجائه)؟! والنتيجة أن اللبنانيين اليوم بعد الكارثة غارقون في أحزانهم، وفي بلسمة جراحهم، وفي مواساة أهلهم وأقاربهم وأصدقائهم، وفي معالجة أضرارهم وإعادة دورة حياتهم قبل التفكير أو إعطاء الاهتمام للمحكمة، أو لأي حدث آخر، مهما عظم شأنه، مثل تحقيق العدالة!

> يرفض حزب الله، في كل الأحوال، أن يخرج من الحكومة، كما يرفض، هو وحليفه عون، فكرة الانتخابات المبكرة

> قرّرت السلطة أن تحصر التحقيق في إطاره الداخلي والمحلي، لكي تتحكّم مسبقاً بمساره ونتائجه

ومن هنا تبدأ حكاية جديدة أكثر تعقيدا وخطورة، تبدأ من زيارة الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، إلى بيروت غداة وقوع الإنفجار واندفاعته باتجاه تشكيل «حكومة وحدة وطنية» برئاسة سعد الحريري، مرورا باستقالة حكومة الدمى التي ترأسها حسّان دياب الذي أبهره كرسي السراي الحكومي، إلى لعبة عض الأصابع بين الشارع الذي يرفض عودة سعد الحريري إلى السراي، كونه من الطقم السياسي الفاسد الذي دفع البلد إلى حافة الانهيار، وحزب الله (ورئيسي الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري) الذي يفضل عودة الحريري، لأنه اختبره وشاركه في السلطة، ولأنه يشكل له غطاء سنيا في مواجهة مضاعفات الشارع عند صدور قرار المحكمة. ولكن هل سيكون الحريري مستعدّا، بعد صدور الحكم، للجلوس مع ممثلي الحزب الذي قتل والده، أم أنه يتجه إلى تشكيل حكومة لا تضم حزب الله؟ وهل يقبل رئيس الجمهورية أن يبقى صهره رئيس التيار العوني، جبران باسيل، خارج الحكومة؟ في المقابل، الحل الأنجع هو تشكيل حكومة محايدة لقيادة مرحلة انتقالية ترأسها شخصية من خارج الطبقة السياسية، مثل سفير لبنان السابق في الأمم المتحدة والعضو في محكمة العدل الدولية في لاهاي، نواف سلام، وتضم رجال قانون وقضاة وشخصيات مستقلة مشهود لها بكفاءتها ونزاهتها، كي تعكف فورا على وضع قانون انتخابي جديد، وتحضر لإجراء انتخابات نيابيةٍ مبكرّة. ولكن هذا الاقتراح يلقى معارضة شديدة من حزب الله الذي يتوجس من سلام ويعتبره «أميركي الهوى»، ويرفض، في كل الأحوال، أن يخرج من الحكومة، كما يرفض، هو وحليفه عون، فكرة الانتخابات المبكرة.

هل يزداد اللغز لغزا، وتزداد أزمة لبنان تعقيدا بعد هذه الكارثة بطعم جريمة ضد الإنسانية؟ المعضلة هي في السلاح خارج سلطة الدولة، والرئيس الفرنسي ماكرون يريد التوفيق بين سلطة الدولة والإصلاحات ومحاربة الفساد وسلاح حزب الله؟! فهل يزيد هذا الزلزال من إحكام حزب الله قبضته على السلطة؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads